

Distr.: General
15 December 2014
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

اجتماع الخبراء المعني بأثر إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية،

بما يشمل إبراز أثر التحويلات المالية على التنمية:

التمكين الاقتصادي للنساء والشباب

جنيف، ١٢-١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤

اجتماع الخبراء المعني بأثر إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية، بما يشمل إبراز أثر التحويلات المالية على التنمية : التمكين الاقتصادي للنساء والشباب

المعقد في قصر الأمم، جنيف، من ١٢ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤

المحتويات

الصفحة

٢	موجز الرئيس	أولاً -
٢	البيانات الافتتاحية	ألف -
٣	الجلسات غير الرسمية	باء -
٢١	مسائل تنظيمية	ثانياً -
٢١	انتخاب أعضاء المكتب	ألف -
٢١	إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل	باء -
٢١	اعتماد تقرير الاجتماع	جيم -
٢٢	الحضور	المرفق



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.14-24434 280115 280115



* 1 4 2 4 4 3 4 *

أولاً - موجز الرئيس

ألف - البيانات الافتتاحية

١- أدلى مدير شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية ببيان افتتاحي نيابةً عن الأمين العام للأونكتاد. وشدد على أن موضوع الاجتماع، وهو الحصول على الخدمات المالية - أو الاشتغال المالي، من الأهمية بمكانٍ بالنسبة لجدول أعمال التنمية بما فيه إطار ما بعد عام ٢٠١٥. إذ من شأنه أن يساهم في الحد من الفقر وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما لفائدة النساء والشباب. وتحظى هذه الأهمية أيضاً باعتراف متزايد في المنتديات الدولية، مثل مجموعة الثمانية (G8) ومجموعة العشرين (G20) حيث أيدت هذه الأخيرة المبادئ التسعة للاشتغال المالي بوسائل مبتكرة. وبالمثل، أصبحت شبكة من هيئات تنظيم الخدمات المالية في العديد من البلدان النامية، باعتمادها "إعلان مايا"، ملتزمةً بالسياسات واللوائح الرامية إلى الاشتغال المالي. وتتعزز هذه الأهمية بالروابط القائمة بين الحصول على تلك الخدمات والتحويلات المالية التي هي مصدرٌ من مصادر التدفقات المالية الخاصة يكتسي أهمية شديدة بالنسبة للعديد من البلدان النامية. وأكد المدير أن الأونكتاد مستعد لدعم مساعي الدول الأعضاء لتعزيز الاشتغال المالي من خلال ركائز عمله التحليلية والتنفيذية ومن جملتها ما ينجزه من عمليات استعراض السياسة العامة للخدمات؛ ومساهمة المهاجرين والتحويلات في التنمية؛ وآثار الخدمات المالية على التجارة والتنمية؛ واجتماعات الخبراء المتعددة السنوات بشأن الخدمات والتجارة والتنمية.

٢- وعرضت رئيسة فرع المفاوضات والدبلوماسية التجارية في الشعبة مذكرة المعلومات الأساسية التي قدمتها الأمانة العامة (TD/B/C.I/EM.6/2) بعنوان "تأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية على التنمية، بما يشمل إبراز أثر التحويلات المالية: التمكين الاقتصادي للنساء والشباب". وعزفت الاشتغال المالي بأنه التيسير الفعال لحصول الأفراد والشركات على الخدمات المالية واستخدامهم لها من مقدّميتها الرسميين بكلفة معقولة وبطريقة مستدامة. وفي هذا السياق، أشارت إلى أن نسبة لا تتجاوز ٣٤ في المائة من الشركات في البلدان النامية تحصل على قرض مصرفي، وأن نسبة ٥٠ في المائة فقط من الأشخاص لديهم حساب مصرفي في مؤسسة مالية رسمية. ويعني هذا الأمر بالأخص النساء والشباب والفقراء وسكان الأرياف والمهاجرين والعاملين في الاقتصاد غير الرسمي. ولا تتجاوز نسبة النساء اللواتي لديهن حساب مصرفي رسمي ٤٧ في المائة من مجموع النساء ولا تتعدى نسبة الشباب الذين يملكون حساباً مصرفياً رسمياً نسبة ٣٧ في المائة من مجموع الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ و ٢٤ عاماً. وأكدت أن الاشتغال المالي ظاهرة معقدة ومتعددة الأوجه تتطلب وضع سياسات عامة لمعالجتها في عدد من مجالات السياسة العامة. وبإمكان الحكومات أن تقوم بدور هام في الاشتغال المالي من خلال وضع إطار تنظيمي ومؤسسي سليم وتحديد المعايير والإشراف على تنفيذ تدابير فعالة

لحماية المستهلك، وبحث التدخل المباشر. وينبغي لأي حزمة من السياسات ترمي إلى الاشتغال المالي تكون شاملة ومعدة خصيصاً لهذا الغرض أن تتوخى من ضمن ما تتوخاه تهيئة بيئة مؤسسية قوية؛ وفي ذات الوقت دراسة الأهداف المتمثلة في الاشتغال المالي والاستقرار المالي والسلامة المالية؛ وضمان وجود الهياكل الأساسية الملائمة، بما فيها الاتصالات والطاقة؛ وتشجيع الابتكار التكنولوجي؛ وجمع البيانات وتحليلها لاستخدامها في وضع سياسات قائمة على الأدلة؛ وتشجيع حماية المنافسة والمستهلك؛ ودراسة اتخاذ تدابير مباشرة، مثل الإعانات والشروط الإلزامية، خاصةً بغرض إتاحة الخدمات المالية للجميع؛ وتطبيق الأنظمة بناءً على مبدأ التناسب؛ وتحديد الاحتياجات المتباينة لتلبية الاحتياجات المختلفة، كلما كان ذلك ممكناً؛ وتشجيع الطلب عليها عن طريق محور الأمية المالية وتوافر المعلومات؛ وعندما يكون ذلك ملائماً، زيادة استخدام الخدمات المالية من جانب الحكومة.

٣- وأشاد المشاركون بمذكرة المعلومات الأساسية التي قدّمتها الأمانة العامة لما تضمنته من تحليل ومناقشة جيّدين وشاملين. وتركزت المناقشات حول تبادل الخبرات والدروس المستفادة والموجهة نحو أنسب السياسات المتماشية الوطنية والدولية والأطر التنظيمية والمؤسسية، وغير ذلك من التدابير الرامية إلى تحقيق الاشتغال المالي. وركزت المناقشات أيضاً على التحويلات المالية الخاصة، ولا سيما لفائدة النساء والشباب.

باء- الجلسات غير الرسمية

الاتجاهات الحالية في الخدمات المالية وتعميمها

٤- تداول المشاركون أهمية الاشتغال المالي بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما فيما يخص النساء والشباب. ووجه أحد المشاركين العناية إلى التفاوت البالغ في الدخل بوصفه من المخاطر العالمية وإلى كيف أنه يتأثر بالاستبعاد من الخدمات المالية ملاحظاً أن ٨٣,٣ في المائة من الثروة الإجمالية يتركز في يد ٨,٤ في المائة من سكان العالم. ولاحظ أيضاً أن نسبة ٩١,٦ في المائة المتبقية من السكان تمثل أكثر من ٤٠ تريليون دولار من دولارات الولايات المتحدة عندما يُنظر إليها ككتلة واحدة على الرغم من أن متوسط الثروة متواضع. وهي من ثم تشكل مجموعة من السكان ذات قدرة على اجتذاب خدمات ومنتجات مالية مبتكرة. فنسبة البالغين الذين يملكون حساباً رسمياً في البلدان المتقدمة تزيد عن ضعف مثلتها في البلدان النامية. ونسبة النساء اللواتي يملكن حسابات مصرفية أدنى من نسبة الرجال في جميع المناطق. ففي الهند، لا يحصل على الخدمات المالية سوى نصف السكان بينما نسبة السكان المستبعدين من الخدمات المالية في نيجيريا لا تزال تعادل ٣٩,٧ في المائة. وفي نيجيريا أيضاً، تتضرر بعض الشرائح السكانية أكثر من غيرها - حيث إن نسبة ٤٣,٥ في المائة من النساء لا تزال مستبعدة من الخدمات المالية، بينما تبلغ نسبة المزارعين ونسبة المعالين غير المشمولين بالخدمات المالية ٥١,٦ في المائة و ٤٨,٤ في المائة، على التوالي. وأظهرت البحوث

التي أجريت في كينيا أن الأشخاص ذوي الإعاقة البدنية معرضون بصورة خاصة لخطر الاستبعاد المالي، علماً أن النساء منهم متضررات من هذا الأمر أكثر من الرجال. وفي البلدان التي تشهد معاملة تمييزية بموجب القانون أو العرف، يكون احتمال حصول النساء على حساب مصرفي أو ادخارهن المال أو اقتراضه أقل منه بالنسبة للرجال. وذكر أحد المشاركين أن التدابير الرامية إلى الاشتغال المالي قد لا تؤثر بنفس القدر على النساء والرجال وأنه لا بد من بذل مزيد من الجهود لضمان استفادة الشرائح السكانية الأكثر عرضة للاستبعاد من الخدمات المالية. وأشار مشارك آخر إلى أن إدماج الاشتغال المالي في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يستلزم إمعان التفكير في الكيفية التي يمكن بها قياسه. وبغض النظر عن عدد الأشخاص المشمولين بالخدمات المالية، يمكن أن تنطوي التدابير على توزيع الاشتغال المالي حسب كل قطاع، بما في ذلك القطاعات الجغرافية، بغرض تقييم مدى الأثر الذي تخلفه على النساء أو سكان الأرياف أو غيرهما من الشرائح والمقاولات التي تعاني من نقص الخدمات عادةً.

٥- ففي الفلبين، لا تتعدى نسبة السكان الذين يملكون حسابات ودائع ٦,٢ في المائة ولا تتعدى نسبة السكان الذين حصلوا على قروض من مؤسسة مالية رسمية في العام الماضي ١٠,٥ في المائة. وتمثل الحواجز الجغرافية الناجمة عن كون البلد أرخبيلياً من الجزر عائقاً كبيراً أمام الحصول على الخدمات المالية ويتجلى هذا في عدة مؤشرات: لا يوجد في ٣٧ في المائة من المدن والبلديات البالغ عددها ٦٣٤ ١ مدينة وبلدية في المجموع مكتب للخدمات المصرفية؛ وتتركز نسبة ٤٣ في المائة من مجموع عدد حسابات الودائع و ٧١ في المائة من المبلغ الإجمالي للودائع في منطقة العاصمة الوطنية للبلد. وقد رسم البنك المركزي رؤية لنظام يحقق الاشتغال المالي فقال إن الاشتغال المالي يتحقق عندما يتيسر لجميع الفلبينيين الحصول الفعال على طائفة واسعة من الخدمات المالية. وكان هدف الرؤية توفير مجموعة واسعة من الخدمات المالية التي تخدم مختلف قطاعات السوق؛ وخدمات مالية حسنة التصميم وجيدة الأسعار ومعدة خصيصاً لتلبية احتياجات السوق؛ ومؤسسات مالية قوية وسليمة وحاصلة على التراخيص اللازمة تستخدم قنوات مبتكرة لتقديم خدماتها؛ وهمزة وصل فعالة تربط بين المنتجات المصرفية وغير المصرفية والقنوات التي تقدم الخدمات عبرها؛ واستخدام التكنولوجيا والابتكار من أجل الاشتغال المالي؛ ومواطنون مثقفون ومزودون بما يلزم من معلومات ومحميون؛ وبيانات شاملة وموثوقة عن الاشتغال المالي وقياسه. وفي إطار هذه الرؤية، عُرفت الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي بأنها نظام مالي متيسر يتوخى نمو قاعدة واسعة ويشمل الجميع، مركزاً في الوقت نفسه على العملاء، ولا سيما على الفئات التي تعاني عادةً من نقص في الخدمات.

٦- وتم التأكيد خلال المناقشة على أن مفهوم الاشتغال المالي ينبغي أن يشمل عدة خدمات منها، على سبيل المثال، الادخار والائتمان والمدفوعات والودائع والتأمين. وهذه خدمات محورية بالنسبة لفرص الدخل والرفاه لأنها تيسر المعاملات وتعيى المدخرات. ومن شأن الحصول على التمويل، إذا ما تحققت الشروط المناسبة، أن يمكّن الشركات من السعي وراء فرص النمو وإيجاد فرص العمل. وقد كشفت تجربة نيجيريا عن أن حساب الادخار هو المنتج الأهم

وأن الناس يعتبرون المنتجات والخدمات المالية مهمة أساساً بفضل سهولة الحصول عليها وسلامة الأموال وتوفرها عند الحاجة.

٧- ورَكَزَت المناقشة أيضاً على عدة عوائق تحول دون الاشتغال المالي. وبيّنت دراسة استقصائية أجراها البنك الدولي وجود عوائق ذكرها المستجوبون تحول دون استخدام الحسابات الرسمية، ومن جملتها عدم توفر الأموال وتكاليف الحساب المصرفي وامتلاك أحد أفراد الأسرة حساباً والقيود المتعلقة بالوثائق وعدم الثقة. وكشفت دراسة استقصائية أخرى أجريت في نيجيريا عن أن الدخل غير المنتظم والبطالة وتُعد المسافة هي العوائق الرئيسية التي تعترض فتح حسابات مصرفية. وبيّنت عوامل أخرى محدّدة للاشتغال المالي، مثل مستوى التعليم والموصولية والقدرة على توليد فائض وتوافر مقدّمي الخدمات المالية. وقد يكون انخفاض مستوى تعليم المرأة ودخلها مقارنةً بالرجل من الأسباب الكامنة وراء كونها مستبعدة أكثر من الرجل من الاستفادة من الخدمات المالية. ففي بنغلاديش، يُعتبر عدم الإلمام بالشؤون المالية عائقاً رئيسياً أمام الاشتغال المالي. وكشفت دراسة استقصائية وطنية تناولت الاشتغال المالي في المكسيك عن أمور منها أن الكلفة وقلة المعرفة بالأمور المالية وعدم الثقة صعوبات هامة ينبغي تخطيطها. ولهذه المحددات أهمية في وضع سبل المعالجة عن طريق السياسات العامة ويمكن تصنيفها حسب الجانب الذي تؤثر فيه: الحصول، أو الاستخدام، أو درجة الإقبال. فالمعرفة بوجود منتج مالي، على سبيل المثال، مهمة بالنسبة لتوليد الإقبال عليه. وأكدت بحوث أجريت في كينيا أن الوقوف على هذه المحددات قد تم بفضل شراكات بين قطاعات متعددة واستلزم الحصول على بيانات أفضل نوعاً وكماً.

٨- وأشار المشاركون إلى العوائق الهيكلية التي تعترض الحصول على الخدمات المالية. ويدل مثال الهند على أن ضعف البنية التحتية وتباين التنظيم وقيام احتكارات وتكتلات احتكارية من بين تلك العقبات. وينبغي أن تعزز السياسات واللوائح التنظيمية المنافسة تفادياً لتركيز السوق وتشجيعاً لتنويع القطاع، وهو ما يمكن أن يكون أيضاً دعماً واقية من الصدمات الخارجية. وإلى جانب الهياكل الأساسية اللازمة، لا سيما في مجالي الاتصالات والطاقة، من الضروري أن تستهدف السياسات واللوائح التنظيمية أيضاً تجنب التقصير في تزويد الأرياف والفقراء بالقدر الكافي من الخدمات. فمن شأن عدم تماثل المعلومات، على سبيل المثال، ما لم يكن منظماً بشكل كاف، أن يؤدي إلى قصور في التزويد بخدمات الائتمان؛ وقد يؤدي الخطر المعنوي إلى حدوث فائض في العرض والمديونية. وقد أُولى اهتمام خاص لضرورة تحقيق الاشتغال المالي بالتزامن مع تحقيق النزاهة المالية والاستقرار المالي. وقد أكدت ذلك أيضاً مبادئ الاشتغال المالي بوسائل مبتكرة التي وضعتها مجموعة العشرين. وقُدمت حجج مفادها أن حصول قاعدة واسعة من السكان على الخدمات المالية قد يسهم في الاستقرار المالي إذا تمت إدارته بشكل صحيح بواسطة إطار تنظيمي وإشرافي ملائم. وربما يؤدي إخفاق هذا الإطار إلى عرقلة حدوث أشكال محتلمة من التآزر بين الاشتغال المالي والاستقرار المالي المأمول منه. ولوحظ أيضاً أن اللوائح التنظيمية المفرطة في الصرامة والتي ترمي إلى توطيد النزاهة والاستقرار قد خلقت عقبات

لا موجب لها تحول دون الحصول على الخدمات المالية. وهناك حاجة إلى إجراء مزيد من البحوث من أجل تحديد أوجه التآزر أو التوفيق الممكنة بين هذه الأهداف التنظيمية المتنافسة. وتكتسي طريقة إدارة هذه الأهداف أهمية محورية كما أن الإطار التنظيمي والمؤسسي يؤدي دوراً مركزياً في تلك الإدارة.

٩- وفي الصين، بدأت جهود تشجيع توفير الخدمات المالية في الأرياف في منتصف التسعينات. فوسّع نطاق الخدمات المالية بشكل هائل في بداية هذا القرن وتلى ذلك تسريع كبير خلال العقد الحالي. فمكّن هذا نحو نصف مليار شخص من الحصول على أشكال مختلفة من الخدمات المالية ومن جعلتها الخدمات المتاحة عبر الإنترنت. وذكر أحد المشاركين بعض العوامل التي أسهمت في إحراز هذا التقدم في الاشتغال المالي من بينها متطلبات تعميم الحصول على الخدمات المالية، وتعلق بتوفير الحد الأدنى من الخدمات المالية في جميع المدن والقرى. ومن بين هذه العوامل أيضاً وجود بدائل من قبيل آلات الصرف الآلي والوحدات المتنقلة والنماذج، كالمصارف المحلية والتعاونيات الريفية والمصارف البريدية، على سبيل المثال. ومن جعلتها كذلك المنافسة بين القطاعين العام والخاص داخل سوق مالية محلية عالية التنظيم. وفي الهند، أدى النمو السريع في الناتج المحلي الإجمالي في مطلع القرن الحادي والعشرين إلى حدوث طفرة في الإقبال على العديد من الخدمات المالية ومن جعلتها برامج التمويل البالغ الصغر والقروض المخصصة للاستثمار في الهياكل الأساسية. ومع ذلك، ذُكر أن عدم كفاية التنظيم والممارسات التجارية غير الأخلاقية من بين الأسباب الرئيسية وراء تنفيذ عمليات احتيال مالي وانحياز العديد من شبكات الائتمان البالغ الصغر. وقد زعزع هذا الأمر ثقة السكان بشكل كبير فزاد من صعوبة الترويج للاشتغال المالي. ومن أهم الاستراتيجيات التي وُضعت لمعالجة هذه المشاكل في الهند إنشاء آلية مؤسسية سليمة وتنقيح اللوائح التنظيمية وتوسيع الشبكة المصرفية والترويج لاستخدام الحكومة المتزايد للخدمات المالية. ولوحظ في تجربة بنغلاديش أن هناك بعض العوائق الهيكلية التي تحول دون الحصول على الخدمات المالية، ومنها القصور في التزويد بالخدمات المالية وهيمنة عدد قليل من المصارف على مجال الخدمات المصرفية المتنقلة.

السياسات والقواعد التنظيمية اللازمة للاشتغال المالي

١٠- أكد العديد من المتكلمين أن الحكومات تضطلع بدور هام في وضع وتنفيذ مزيج من السياسات الشاملة بهدف تشجيع الاشتغال المالي وذلك بوسائل أمثلها عمليات تشاركية يكون لجميع أصحاب المصلحة ضلع فيها. ومن جعلتها اتخذ تدابير لتوسيع نطاق الإمداد ويُسر تكاليف الخدمات عن طريق وضع إطار تنظيمي ومؤسسي مؤات. فعلى سبيل المثال، أنشأت الهند "اللجنة الاستشارية المعنية بالاشتغال المالي" لتكون آلية مؤسسية قوية. وجرى استعراض المبادئ التوجيهية التنظيمية في البلد بغرض إتاحة مزيد من فرص الحصول على الخدمات المالية، بما في ذلك قواعد تنظيمية تسري على المراسلين المصرفيين، والأعمال المصرفية المتنقلة، وتخفيف

المعايير حيثما أمكن، بما في ذلك "معرفة العميل" ومتطلبات معرفة العميل إلكترونياً. وقد زادت استراتيجيات الاشتمال المالي في الهند عدد المنافذ المصرفية حتى بلغ ٣٨٤ ٠٠٠ منفذ، افتتح منها ١١٥ ٣٥٠ منفذاً خلال الفترة ما بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤. وفي مثال بنغلاديش أيضاً إقرار بأهمية وجود مؤسسات قوية. فقد طُلب إلى البنك المركزي في البلد ألا يقتصر على التماس الاستقرار المالي وأن يسعى إلى الاشتمال المالي، فتركزت الاستراتيجيات على محددات الاستبعاد، كالفقر ونقص الهياكل الأساسية والمتطلبات البيروقراطية المرهقة. وفي الفلبين، أنشأ البنك المركزي "اللجنة التوجيهية المعنية بالاشتمال المالي". واشتملت السياسات واللوائح الأساسية على طائفة واسعة من المنتجات وعلى توسيع نطاق الوصول الافتراضي والشبكة المادية. وفي المكسيك، أفادت تقارير بأن لدى السلطة المالية الوطنية الرئيسية ممثلون في "المجلس الوطني للاشتمال المالي" وشملت التغييرات التنظيمية الأخيرة، على سبيل المثال، وكلاء المصارف والعمليات المصرفية المتنقلة.

١١- وقيل إن البحوث قد كشفت عن أن سياسة المنافسة جزء مهم من جهود زيادة الفرص في الحصول على الخدمات المالية استناداً إلى مثال الصين حيث حفّز تشجيع المنافسة بين الكيانات العامة والخاصة زيادة الاشتمال المالي. وينبغي أن يتوخى الإطار التنظيمي والمؤسسي حماية المستهلك أيضاً. وفي الفلبين، اشتمل إطار تحسين حماية المستهلك على إدراج قواعد منقحة خاصة بقانون "الحقيقة في الإقراض"، ونظماً يحدد سلوك السوق، وآليات لمساعدة المستهلك.

١٢- ولاحظ المشاركون أن التدابير المباشرة، كالإعانات والشروط الإلزامية، كثيراً ما تركز على تعميم إتاحة الخدمات المالية للجميع. وشملت هذه التدابير التزامات بتقديم خدمات مالية أساسية، وتخفيض الشروط المطلوبة تليئها للحصول على تلك الخدمات أو الإعفاء من تلك الشروط، وأولوية الإقراض، وفي بعض الحالات، بخفض أسعار الفائدة مع تيسير السداد وعدم توخي هامش الربح. وفي الهند، تشتمل التدابير على تبسيط منح التراخيص من الفروع وإنشاء حسابات بأسعار زهيدة. وفي بنغلاديش، أفادت تقارير بأن حملة كبيرة لتشجيع الاشتمال المالي كانت قد أطلقت في عام ٢٠٠٨. ومن جملة التدابير المتخذة تغيير قواعد فتح المصارف من أجل زيادة عدد المصارف في الأرياف، وخفض الحد الأدنى لسعر الإيداع، ومساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على الخدمات المصرفية، وتيسير الحصول على القروض للناس في المناطق المتضررة من الكوارث الطبيعية وللمزارعين. ومن الولايات المهمة أيضاً تحقيق الاشتمال المالي للنساء بحيث يُلزم كل منفذ مصرفي بتخصيص مكتب للنساء، وبدفع ١٥ في المائة من الأموال التجارية للنساء، وبمنح قروض للنساء اللواتي يقدمن ضمانات شخصية دون أن يُطلب منهن تقديم ضمان إضافي. وعلاوة على ذلك، ألزم جميع العاملين في صناعة الملابس - ومعظمهم نساء - بفتح حسابات مصرفية، وأتيح لهم ذلك مقابل إيداع أقل قدر من المال.

١٣ - وتركزت المناقشات على تناسب الأطر التنظيمية. وقدمت تجربة الفلبين مثالين في هذا الصدد. ففيما يتعلق بالتمويل البالغ الصغر، حُددت بموجب اللوائح التنظيمية نقاط موازنة في مجالات ككفاية رأس المال ومخاطر الائتمان وإدارة المخاطر والإدارة الرشيدة. وكانت هذه بمثابة الأساس الذي ارتكز عليه في تعريف مختلف منتجات التمويل البالغ الصغر المتنوعة الوظائف والتي تستهدف الاستجابة لاحتياجات بعينها من احتياجات السوق. وفيما يخص الخدمات المالية الرقمية، طبقت الشروط المتعلقة بإدارة المخاطر ورأس المال والسيولة وغيرها بالتناسب على مقدمي الخدمات من غير المصارف. وفي هذه الحالات، جرى تطوير عمليات الصيرفة المتنقلة وحدود المعاملات. وتقدم تجربة المكسيك مثلاً آخر على اللائحة التنظيمية المناسبة التي تسري على حسابات الإيداع لتيسير إجراء فتحها: فقد أفادت تقارير بأن هناك أربع درجات من الحسابات، تخضع ثلاث منها لشروط مبسطة. وفي هذه الحالات، كانت المخاطر تدار بواسطة ضوابط خاصة من بينها فرض حدود على مبالغ الإيداع الشهرية وعلى من يحق له أن يفتح حساباً وعلى الكيفية التي يمكن بها الحصول على المال.

١٤ - ولاحظ المشاركون أنه يمكن للسياسات أيضاً أن تشجع زيادة الطلب على الخدمات المالية كماً ونوعاً. ويمكن أن تشمل هذه السياسات استخدام الخدمات المالية التي توفرها الحكومة بوسائل منها، على سبيل المثال، تحويل المدفوعات إلكترونياً إلى الحسابات المصرفية، الأمر الذي يشجع آخرين على استخدام الخدمات المالية الرسمية. وكان المصرف الاحتياطي للهند لا يفتأ يشجع على تحويل المزايا المباشرة، مثل المعاشات التقاعدية، عن طريق الحوالة الإلكترونية. وأكدت الأدلة المستقاة من البحوث أن هذه السياسات ينبغي أن تراعى أيضاً توافر المعلومات وتحسين المعرفة بالأموال المالية وتمكين المستهلك. وفيما يخص تجربة نيجيريا، يُعتبر التثقيف المالي مهماً بالنسبة لزراعة الثقة في النظام وتيسير تبني المنتجات والخدمات المالية. وبصفة عامة، يمكن أن تشمل الجهود المبذولة في هذا المجال مأسسة التدريب المالي من خلال إدراجه في نظام التعليم. ومع ذلك، فإن الأرجح أن تنجح التدخلات ذات التصميم الجيد والهدف المحدد، بما فيها نشر المعلومات خارج إطار النظام المدرسي وبرامج التوعية. ووجهت العناية إلى أهمية "اللحظة الدرس"، كاللحظة التي يغيّر فيها المرء عمله أو يوقع على عقد رهن عقاري جديد، وإلى أهمية الاستفادة من الشبكات الاجتماعية لنشر المعلومات. وتحسين الإلمام بالأموال المالية أمر بالغ الأهمية في الهند. فقد استحدث المصرف الاحتياطي للهند "مشروع محور الأهمية المالية" الذي يرمي إلى الإعلام بالبنك المركزي وإلى شرح مفاهيم مصرفية عامة لمختلف الفئات المستهدفة، بما فيها تلاميذ المدارس وطلبة الكليات والفقراء في الأرياف والحوضر^(١).

١٥ - ولاحظ المشاركون أن المبادئ التي أقرتها مجموعة العشرين بخصوص الاشتغال المالي بوسائل مبتكرة وتلك المكرّسة في "إعلان مايا" تتماشى مع سياسات العرض والطلب هذه.

(١) انظر <http://www.rbi.org.in/financialeducation/home.aspx>.

فتلك المبادئ تركز على المنافسة وحماية المستهلك وتمكينه وعلى الترويج للابتكارات التكنولوجية والتنظيم المتناسب وجمع البيانات الشاملة وتحليلها. وأشار أحد المشاركين إلى "الدراسة الاستقصائية عن الاشتغال المالي" التي أجراها صندوق النقد الدولي وإلى قاعدة بيانات المؤشرات المالية العالمية للبنك الدولي بوصفهما خطوتين أوليين هامتين. وينبغي أن تليهما جهود بقيادة البلدان لجمع وتحليل البيانات الشاملة التي مكّنت من تبيان مؤشرات مفيدة ومن رسم سياسة قائمة على الأدلة فيما يخص الاشتغال المالي. ولوحظ أن الانتقال من وضع المبادئ إلى اتخاذ إجراءات محددة كان محورياً في تحقيق تقدم في الحد من الفقر وفي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأكد أحد المشاركين من نيكاراغوا أن النتائج والتوصيات الواردة في "استعراض السياسة العامة للخدمات" في بلده قد أخذت في الاعتبار عند رسم وتنفيذ السياسات الخاصة بالقطاع المالي. وفي هذا السياق، أعرب عن شكره لأمانة الأونكتاد على إنجاز هذا العمل.

نماذج الأعمال التجارية والخدمات المالية المبتكرة

١٦- أكد بعض المشاركين أن من شأن تصميم المنتجات أن يعزز التوسع في استخدام الخدمات المالية عند معالجة إخفاقات السوق واحتياجات المستهلكين ومسائل السلوك. ويتمثل أحد الأمثلة في فتح حساب التزم يُلزم العملاء في إطاره بادخار المال وفق قواعد محددة سلفاً. وبموافقة الشخص على استخدام هذا الحساب، فإنه يجد من الإنفاق الزائد إلى أدنى حد.

١٧- وركزت المناقشة على كيف أن التفاعل بين مختلف شبكات التزويد بالخدمات المالية يمكن أن يزيد من فرص الحصول على هذه الخدمات. وقد تيسّر هذا التفاعل بفضل تكنولوجيات المدفوعات الجديدة، وقد مكّن من استخدام المراسلين المصرفيين. وهؤلاء المراسلون عبارة عن كيانات تنجز معاملات باسم المصارف، كمكاتب البريد ووكلاء البيع بالتجزئة. وفي الهند، أصدر المصرف الاحتياطي المبادئ التوجيهية لاستخدام مراسلي الأعمال التجارية بغرض توسيع نطاق التغطية بالخدمات المالية. وعلى الصعيد العالمي، تؤدي مكاتب البريد دوراً هاماً بفضل اتساع مدى وصولها، حيث إنها الشبكة الأكبر التي تغطي المناطق الريفية أيضاً، وبفضل يُسر تكاليفها وكونها مفتوحة للجميع. ودُكر أن الاتحاد البريدي العالمي قدّر أن مليار شخص في أكثر من ٥٠ بلداً يحصل على الخدمات المصرفية من خلال نُظم البريد التي تمثل ثاني أكبر مساهم في الاشتغال المالي في جميع أنحاء العالم. وفي البرازيل، فتّح مصرف البريد عشرة ملايين حساب في عشر سنوات. وفي اليمن، شملت الخدمات المالية التي يقدمها البريد نسبة مئوية من النساء أعلى من تلك التي تسجلها المصارف التقليدية. ومن الخدمات التي تقدمها مكاتب البريد، الحوالات المالية الدولية والمدفوعات الحكومية والتأمين والادخار. ولوحظ أن نماذج الأعمال التجارية التي تقدمها مكاتب البريد تتراوح بين التصرف كتاجر في النقد والتصرف كمصرف بريدي كامل يقدم مجموعة أكثر اكتمالاً من المنتجات والخدمات المالية بما فيها خدمات الائتمان. ودُكر أن مصرف البريد في الصين هو أكبر مُقرض على الإطلاق.

١٨ - وقال المشاركون إن عدد مكاتب البريد يظل محدوداً على الرغم من أنها تشكل الشبكة الأكبر. وعلاوة على ذلك، لا يزال ما تعرضه من خدمات مالية يعاني من القصور في الهياكل الأساسية للاتصالات. لذلك، فإن تحقيق أوجه تآزر بين الخدمات المالية البريدية والرقمية أمر مهم لتحقيق الاشتغال المالي. وفي الواقع، ومع تزايد أهمية أعمال الصيرفة المتنقلة، استكشفت الخدمات البريدية عدداً من نماذج التفاعل بواسطة التكنولوجيات النقلة مستفيدةً في ذلك من خبرتها وثقة عملائها وقربها منهم. وتتنوع هذه النماذج بين استخدام أساسي للتكنولوجيات النقلة لتحديث مكاتب البريد والربط بينها وبين الخدمات البريدية التي تؤدي دور تجار النقد لحساب مشغّل الشبكة النقلة أو تبني شراكات مع المشغّلين أو تبني الوصلة الخاصة بها أو تستخدم مشغلي الشبكات النقلة كخطوط إمداد فحسب، أو تنشئ جهة خاصة بها تشغّل الشبكة النقلة كي تقدم الخدمات مباشرةً إلى العملاء عن طريق الاستفادة من مشغلي الشبكات النقلة. وقيل إن تطبيق "النظام المالي الدولي" في غرب أفريقيا متاح على الهواتف النقلة واللوحات وأنه مثال على التكنولوجيات النقلة التي تحدّث مكاتب البريد وتربط بينها. ولوحظ أن خدمة "إيكوكاش" في بوروندي متاحة في مكاتب البريد التي تؤدي دور تجار النقد لحساب مشغّل الشبكة النقلة في البلد. وفي تونس، أقام البريد شراكات مع عدة مشغّلين للشبكة النقلة من أجل تقديم الخدمات المالية. أما في المغرب، فقد بنت الخدمة النقلة لبنك المغرب وصلتها الخاصة بها والمستقلة عن أي مشغّل للشبكة النقلة وهي لا تستخدم هؤلاء المشغّلين إلا كخطوط إمداد. وأنشأت الخدمات البريدية في إيطاليا خدمة البريد النقال التي تقوم أيضاً بدور مشغّل الشبكة النقلة. ولاحظ المشاركون أن لا وجود لنموذج واحد يناسب الجميع، وأن لكل نموذج مزايا ومساوي.

١٩ - ولوحظ أنه يمكن تقديم الخدمات المصرفية أيضاً مقرونة بأهداف إنمائية عن طريق المصارف التي تملكها الدول والمصارف التعاونية والمصارف الإنمائية والمصارف المجتمعية. وتتيح المصارف الحكومية تنفيذ استثمارات منتجة وتعوّض عن الضائقة الائتمانية وتشجع المنافسة في أسواقٍ تخضع لاحتكار القلة. ولاحظ أحد المشاركين أن تجربة الإصلاح المالي في المكسيك قد شجّعت المصارف الإنمائية على التحول إلى قاطرات نمو حقيقية واشتملت على تدابير لتيسير تقديم القروض لقطاع الإنتاج من قبل المصارف التجارية. وأكد أحد المشاركين أهمية دعم المبادرات الكفيلة بزيادة الإنتاجية وتحسين مستوى التكنولوجيا والابتكار. ودُكر كمثال، في هذا الصدد، مصرف التنمية البرازيلي ونماذج عن مصارف تعاونية في الصين وشمال إيطاليا وإسبانيا والمصارف المجتمعية في كولومبيا حيث حققت هذه المبادرات المثمرة نتائج إيجابية.

٢٠ - ولاحظ المشاركون أن بإمكان عدة مؤسسات تقديم خدمات التمويل البالغ الصغر التي تستهدف عادةً الشرائح المنخفضة الدخل والتي تستفيد من خدمات أقل وكثيراً ما تتجاهلها المصارف التجارية التقليدية أو لا تستفيد من تغطية كاملة بخدماتها. وقد تزايد منذ سبعينات القرن الماضي الإقبال على التمويل البالغ الصغر في العديد من البلدان في ظل وجود لوائح تنظيمية خاصة أو في غيابها. وقد مول هذا النوع من التمويل في بعض الأحيان الأسر المعيشية

والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية التي لا تستفيد من القدر الكافي من خدمات التمويل. واقترح منتقدو التمويل البالغ الصغر أن يُستخدم لأغراض الاستهلاك أكثر منه لأغراض الاستثمار، وقالوا إن من شأنه أن يسبب مخاطر معنوية تؤدي إلى فائض في الإقراض المعروض على عملاء لا يتمتعون بالملاءة المالية ومن ثم إلى فرط المديونية. وأكد أحد المشاركين أن فائض العرض هذا قد أدى إلى عدم الثقة وأن فرط المديونية قد أجبر الفقراء على ممارسة المزيد من الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية وتسبب لهم في مزيد من عدم الاستقرار المالي. وعلاوةً على ذلك، نُحمت عن هذه المخاطر المعنوية تكلفة البديل حيث حوّلت مجرى التمويل بعيداً عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ذات الصفة الرسمية غير المشمولة بخدمات الائتمان البالغ الصغر وهو الأمر الذي كان يمكن أن تترتب عليه فرص نمو حقيقية. وقد أدى هذا إلى تراجع إنشاء الاقتصادات المحلية المستدامة بناءً على سياسات صناعية عامة واستراتيجيات للتكنولوجيا والابتكار تركز على المؤسسات الرسمية. ولوحظ أن هذا يدل على أهمية النماذج المذكورة آنفاً لتوفير خدمات مالية بأهداف إنمائية. وقد يكون من جملة تلك النماذج الاتحادات الائتمانية التي تقدّم قروض استهلاك صغيرة والتعاونيات التي تقدم رأس المال المتداول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمصارف المجتمعية ومصارف التنمية الحكومية التي تدعم استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ومؤسسات الائتمان المختلطة إذا ما تطلب الأمر ائتماناً من مورّد مخصّص. وذكر بعض المشاركين أنه لا تزال هناك حاجة إلى الخدمات المالية التي يمكن أن تلجّ بشكل وافٍ من خلال خدمات التمويل البالغ الصغر، خاصة بالنظر إلى أنها كانت في الأصل عبارة عن خدمات ائتمان أضيق نطاقاً. وقد بينت هذه المناقشة أهمية المضي في تقييم دور خدمات التمويل البالغ الصغر وأهمية وجود إطار تنظيمي ومؤسسي ملائم لهذه الخدمات.

التحويلات المالية والاشتمال المالي

٢١- قال المشاركون إن التحويلات المالية تمثل عادةً تدفقات كبيرة وثابتة من أموال خاصة تزيد في دخل الأسرة المعيشية. وهي في معظمها تُستخدم للاستهلاك، بما في ذلك استهلاك الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم، وتساهم في التنمية الاقتصادية والبشرية. ولوحظ أن ٢٣٠ مليون مهاجر في جميع أنحاء العالم قد أرسلوا ٥٥١ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠١٣ في شكل تدفقات من التحويلات، تم تحويل ٤١٤ مليار دولار منها إلى بلدان نامية. ورجّح أن هذا المبلغ يقل عن المبلغ الذي حوّل في الواقع لأنه لا يمثل سوى المبالغ المرسلّة عبر القنوات الرسمية. وحسب رأي أحد المتكلمين، تذهب نسبة ٤٠ في المائة من هذه التدفقات إلى المناطق الريفية. وتم أيضاً إبراز أهمية اتباع النهج القائم على حقوق الإنسان والمركز على المهاجر في ما يخص التحويلات المالية. وللإفادة من منافع التحويلات المالية، لا بد من كفالة حماية العمال المهاجرين ومن إدارة هجرة اليد العاملة إدارة رشيدة ومن اتباع سياسات تستند إلى المعايير الدولية والحوار الاجتماعي. وشدد أحد المشاركين على أهمية بناء شراكات لمعالجة مسألة حماية حقوق الإنسان للمهاجرين. وقد يكون للسياسات التجارية تأثير في هذا

الصدد لأن من شأن اتفاقات التجارة والتعاون أن توفر منبراً لتشجيع تنقل الأشخاص الطبيعيين بشكل مؤقت ولزيادة الاعتراف بمؤهلات مقدمي الخدمات.

٢٢- ودُكر أن ارتفاع تكاليف التحويل من أهم ما يعوق تدفقات التحويلات، ومن ثم تتبع أهمية خفض كلفة نظم التحويل وزيادة كفاءتها. وكان من الأهداف المقترحة لتحقيق غايات التنمية المستدامة خفض تكاليف المعاملات إلى أقل من ٣ في المائة من تحويلات المهاجرين وإنهاء العمل بممرات تحويل الأموال التي تتجاوز تكاليفها نسبة ٥ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. وقد بلغ المتوسط العالمي لتكاليف التحويل ٨,١ في المائة في الربع الثاني من عام ٢٠١٤. وانخفضت تكاليف التحويلات المالية بالنسبة لجميع المناطق النامية، ولكن التكاليف في الكثير من أقل البلدان نمواً لا تزال تتراوح بين ١٤ و ٢٠ في المائة.

٢٣- وقال المشاركون إن الخطوة الأولى على درب زيادة فرص الوصول وتخفيض التكاليف تتمثل في تهيئة بيئة تمكينية. ولجهود الدعوة وجمع البيانات التي تمكّن من وضع السياسات القائمة على الأدلة قدر من الأهمية كذلك. ومن الضروري أيضاً تشجيع المنافسة والوساطة ومعالجة عقود الحق الحصري، على سبيل المثال. ويمكن أن يؤدي الابتكار والتكنولوجيا دوراً هاماً في هذا الشأن ودُكرت أيضاً الأهمية الخاصة التي تحظى بها خطط عمليات الصيرفة المتنقلة. ومن شأن الجمع بين استخدام الأعمال المصرفية وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وشبكات البريد أن يخفض التكاليف ويعزز فرص وصول المستفيدين ذوي الدخل المنخفض في الأماكن النائية. وينبغي أن تعزز القواعد التنظيمية قابلية التشغيل البيئي للمنصات أو حتى تقاسم الهياكل الأساسية بغرض خفض تكاليف التشغيل وزيادة عدد الشبكات وتسهيل المنافسة وتحقيق وفورات الحجم. وينبغي أن تيسر نُظم الدفع وتسوية الحسابات عمليات الدفع عبر الحدود. وعلاوةً على ذلك، ستمكّن زيادة الشفافية والمعلومات عن التكاليف الخاصة بكل قناة من قنوات التحويل المرسل من انتقاء الخيارات الأكثر فعالية من حيث التكلفة، عن طريق قواعد بيانات الأسعار مثلاً.

٢٤- ولاحظ عدد من المتكلمين أن إنفاق التحويلات المالية في شراء السلع الاستهلاكية ونفقات أخرى غير منتجة يجعل تلك الأموال الواردة عديمة الأثر وينشئ ثقافة التواكل. وهنا تكمن أهمية الاشتغال المالي لأن من شأن الربط بين التحويلات والخدمات المالية، من قبيل الادخار والقروض والتأمين إلى جانب نماذج استثمار قابلة للتوسيع لفائدة المهاجرين وأفراد أسرهم، أن يحفز ضخ هذه الأموال في الاستثمار في أنشطة منتجة والتزويد بالخدمات الاجتماعية والهياكل الأساسية. ومن شأن هذا أن يعزز الأثر الإنمائي للتحويلات المالية في الاقتصادين المحلي والوطني، كما من شأنه أن يطور الخدمات المالية من خلال زيادة الطلب عليها. ومن المهم التذكير بأن التحويلات المالية أموال خاصة وأنه ينبغي أن ينصب التركيز على تزويد المهاجرين وأفراد أسرهم بالخيارات والأدوات المالية، مثل صناديق المغتربين والسندات، التي تمكّنهم من إدارة أموالهم إدارة أفضل ومن تحقيق الأثر الأقصى منها. ومن شأن التثقيف والمشورة

الماليين أن يساهما في الدفع قدماً بهذه الجهود. ويمكن أيضاً بحث الحوافز الضريبية والائتمانية التي تجلب الاستثمارات. وبإمكان رابطات المغتربين ومنظمات أرباب العمل والعمال أن تؤدي دوراً في توفير معلومات عن هذه الأدوات المحتملة. وبإمكان المهاجرين أيضاً أن يزيدوا حجم التجارة بين البلد الأصلي والبلد المضيف عبر ما يسمى تجارة الحنين إلى الوطن، إلى جانب أمور أخرى. ومن الممكن أن يكون للمنتجات المتجر بها في هذا السياق روابط أقوى بالاقتصاد المحلي في البلد الأصلي. وفي هذا الصدد، يمكن أن تؤثر الهجرة أيضاً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تكنولوجيات جديدة لزيادة فرص الحصول على الخدمات المالية

٢٥- لاحظ المتكلمون أن البحوث بيّنت أن للتكنولوجيا دور هام في تشجيع الاشتغال المالي لأنها تحد من تكاليف المعاملات وتعزز الأمان المالي. وفي هذا الصدد، ينبغي لوضعي القواعد التنظيمية أن يسمحوا لمقدمي الخدمات المتنافسين وللمستهلكين بالاستفادة من الابتكارات التكنولوجية. ففي الهند، كان الهدف هو اعتماد نهج تحركه التكنولوجيا ولكنه يلزم الحياء فيما يتعلق بمنصات التكنولوجيا. ورأى الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية أن هناك مسائل رئيسية تتعلق بالخدمات المالية الرقمية هي: الحصول على التكنولوجيا، وتعزيز شبكة التشغيل المتبادل، ومنح التراخيص تحقيقاً لتكافؤ الفرص، والتنسيق بين مختلف الهيئات التنظيمية. وقد ينطبق هذا التنسيق على التفاعل بين واضعي القواعد التنظيمية المالية ومنظمي الاتصالات السلكية واللاسلكية، وكذلك على التفاعل بين الهيئات التنظيمية في عدة بلدان. ولاحظ أحد المشاركين أن هناك حاجة إلى إقامة شراكة بين جميع الجهات الفاعلة، بما فيها واضعو القواعد التنظيمية والمشغلون، بغية توسيع نطاق وعمل الخدمات المالية المتنقلة. وقد اقترن البدء في استخدام تكنولوجيات جديدة أيضاً بتدابير لمنع المغالاة في الإقراض ومخاطر أمن المعلومات. ولاحظ أحد المشاركين أن التجربة الصينية تدعم هذه النقطة الأخيرة حيث إن بعض الحلول التكنولوجية، مثل منصات شبكة الإنترنت ومنصات "الأقران"، تستدعي الحذر من الناحية التنظيمية في جوانب منها ما يتعلق بمسائل دقة البيانات وحرمة الحياة الخاصة. وأبرز مشارك آخر أن هناك شواغل تنظيمية أخرى من جملتها حماية المستهلك بشكل عام، والشفافية المالية. وللحكومات، في هذا الصدد، دور هام تؤديه في تطوير الخدمات المالية الرقمية على نحو يسهم في تحقيق الاشتغال المالي.

٢٦- واستشهد بنغلاديش كمثال يؤكد مساهمة التكنولوجيا في تحقيق الاشتغال المالي. وقد اتسع نطاق خدمات تحويل الأموال إلكترونياً والمقاصة الإلكترونية، وأصدر البنك المركزي مؤخراً دليل أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتطبيقه عند تثبيت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الخدمات المصرفية. وتمت الإشارة إلى التكنولوجيا الرامية إلى تيسير تقديم الخدمات وخفض تكاليفها في حالة نيجيريا. ففي هذا البلد، تقدم منصة للخدمات المشتركة مبادرات مبتكرة تسهل إنجاز المعاملات الإلكترونية وتبسط عملية فتح الحسابات. ومن بين هذه المبادرات تعريف الهوية بواسطة علم الأحياء القياسي، ومنصة تسلسل سير العمل التي تتيح

للمصارف تبادل المراجع إلكترونياً، ومنصة تمكّن تبادل المدفوعات بين شخص وآخر، وخدمات التحويلات المالية بين المصارف، وتُظْم التصديق على المدفوعات عبر الإنترنت. وقيل، في هذا المثال الأخير، إن المشتري يتمتع بحماية أكبر لأن المال لا يرسل إلى البائع إلا إذا عندما يستلم المشتري السلعة المباعة. وفي الصين، آثرت شركة "علي بابا" للتجارة الإلكترونية إنشاء نظامها الخاص للدفع الإلكتروني الذي سرعان ما اتسع لئيجز عمليات مصرفية واستثمارات وليؤدي دور غرفة مقاصة للتجارة في البضائع عبر الحدود. وقد أصبح لدى الشركة الآن شبكة من الكيانات المالية المرتبطة بها مكّنتها من تقديم خدمات الأعمال التجارية إلى المستهلك. وفي عام ٢٠١٣، سجّل أحد هذه الكيانات، "علي - باي" (Alipay)، نحو ٣٠٠ مليون مستخدم لخدمات الدفع عبر الإنترنت والهاتف النقال. وبينّ هذا المثال كيف يمكن أن تساهم التكنولوجيا في إنشاء النظام الإيكولوجي الصحيح للعمليات المالية الإلكترونية. وقد مكّنت التكنولوجيا أيضاً من تنظيم مبادرات حشد التمويل الجماهيرية حيث مكّنت من جمع التبرعات من عدد كبير من الناس. وتجمع منصة علي بابا المستهلكين والمصنّعين والتخليص الجمركي والنقل وعدداً من الخدمات المالية كالاتئمان وصرف العملات الأجنبية والتأمين.

٢٧- وركّزت المناقشة على مخططات الصيرفة المتنقلة التي تقدّم من خلالها الخدمات المالية بواسطة تطبيقات لاسلكية، بما فيها إمكانية استخدام الهاتف النقال لتخزين الأموال أو تنفيذ التحويلات المالية أو عمليات الدفع. وقد أتاحت هذه المخططات تغطية أوسع نطاقاً مستفيدة في ذلك من شدة انتشار الهواتف النقالة، فيما انخفضت تكاليف الهياكل الأساسية المرتبطة بها. وهي لا تقيم وزناً لنوع الجنس وتستجيب لاحتياجات الشباب. وعلاوة على ذلك، بإمكانها أن تحفّز استخدام الخدمات المصرفية عن طريق إقامة روابط مع الحسابات المصرفية بغرض توفير خدمات أخرى كالادخار والقروض والتأمينات.

٢٨- ولوحظ أن التكنولوجيات الجديدة، وخصوصاً منها مخططات الصيرفة المتنقلة، قد استُخدمت لإنجاز تحويلات دولية فساهمت في خفض تكاليف التحويل وجعل تحويلات المبالغ الصغيرة عمليةً. ووجه أحد المشاركين العناية إلى التطورات في هذا المجال التي تركّزت على التشغيل المتبادل وإقامة شراكات مع المقدمين التقليديين لخدمات تحويل الأموال وصرف العملات بسعر أقل. وقد أُتحت عدة نماذج للتفاعل من جملتها شبكة الإنترنت والصيرفة المتنقلة والتحويل إلى بديل نقدي والتحويل بالدفع المباشر. وتيسر النقاط المرجعية للبيانات المتعلقة بالصيرفة المتنقلة بدورها الائتمان لأنها توفر المعلومات التي تمكّن من تقييم مخاطر الائتمان. ويمكن أن تكشف هذه النقاط المرجعية للبيانات معلومات عن استخدام الهاتف النقال بما فيها عمليات الشراء وتواتر المخاطر ومكان وجود صاحب الهاتف والمعلومات الديمغرافية. كما يمكن أن تكشف عن استخدام الصيرفة المتنقلة مثل المبلغ الموجود في حساب الادخار وتواتر المدفوعات. وفي بعض الحالات، قد تكون متاحة النقاط المرجعية للبيانات المتعلقة بالأثر على شبكة الإنترنت بما فيها التصنيفات على شبكة الإنترنت وعدد الاتصالات بوسائط التواصل الاجتماعي ومدفوعات فواتير خدمات الماء والكهرباء والإحصاءات الحكومية.

ولاحظ متكلمون أنه يمكن تشجيع تحقيق وفورات بواسطة تكنولوجيا الهاتف النقال عن طريق تيسير الوصول والوصلات البينية، ومن خلال زيادة الاستعداد للدخار عن طريق إتاحة تحليل البيانات المتعلقة بحياة العملاء المالية لكي يطلعوا عليه. وللتكنولوجيا دور أيضاً في ما يتعلق بالتأمين لأنها تيسر وصول الأفراد إلى المنتجات ذات الصلة، وتعزز نموذج التأمين الجماعي للحد من الأخطار. وبلاستفادة من خدمات المنصة المتاحة حالياً الخاصة بخدمات الصيرفة المتنقلة من شركة إريكسون وتاغآتيويد، على سبيل المثال، يُتوقع أن تتطور مخططات الصيرفة المتنقلة إلى درجة يُصبح ممكناً معها استخدام أي جهاز للصيرفة المتنقلة كأداة تجارة.

٢٩- وفي كينيا، أصبح لدى مخطط الصيرفة المتنقلة إم - بيسا ١٥ مليون عميل نشيط في نهاية آذار/مارس ٢٠١٢. وشبكة إم - بيسا، التي يتجاوز عدد وكلائها لتقديم خدمات الصيرفة المتنقلة أكثر من ٣٧ ٠٠٠ وكيل، مرتبطة بـ ٢٥ مصرفاً ويمكن الوصول إليها عبر ٧٠٠ جهاز من أجهزة الصرف الآلي. ومن منصة إم - بيسا، لا تزال خدمة إرسال الحوالات المحلية بالهاتف النقال بين المستهلكين تحتل الصدارة، لكن استلام حوالات دولية من جميع أنحاء العالم عن طريق شركة ويسترن يونيون متاح أيضاً. وتجدر الإشارة على الخصوص إلى أن ما تنجزه إم - بيسا وحدها من معاملات محلياً داخل كينيا يفوق ما تنجزه شركة ويسترن يونيون على صعيد العالم. فباستطاعة المستهلكين إجراء مدفوعات أو استلامها بواسطة المال النقال. وتقدم أيضاً خدمات مالية أخرى تربط المال النقال بالحسابات المصرفية، مثل التحويلات والدخار والائتمان والتأمين.

٣٠- وقال متكلمون إن مخططات الصيرفة المتنقلة يمكن أن تنفذ بواسطة مختلف نماذج الأعمال. ويمكن أن تكون هذه المخططات متركزة في المصارف حيث تكون للمصارف وحدها السيطرة على الحسابات التي يمكن أن تدار عندئذ من خلال قنوات أخرى كالهواتف النقالة. ومن ناحية أخرى، يمكن أن تكون هذه المخططات متركزة في مشغلي الشبكات النقالة، حيث تُصدر جهة غير مصرفية مالياً إلكترونياً وتحتفظ بقيمة أصول معادلة في حسابات مجمعة لدى مصارف خاضعة للقواعد التنظيمية. ويمكن أيضاً استنباط نماذج مختلطة. ويرتبط اختيار النموذج بالحالة التنظيمية في كل بلد، بيد أن أحد المشاركين قد أشار إلى أن التركيز من الناحية التنظيمية ينبغي أن يكون على إتاحة الفرصة للابتكار دون فرض نموذج محدد. وفي الهند، حيث يوجد نموذج تقوده المصارف، تتولى المؤسسات المالية قيادة عمليات الصيرفة المتنقلة مستندةً في ذلك إلى "المبادئ التوجيهية التشغيلية لإنجاز عمليات الصيرفة المتنقلة من قبل المصارف" الصادرة عن البنك الاحتياطي للهند. وقد كان هذا الأمر جوهرياً بالنسبة لسياسة الاشتغال المالي التي يتبعها البلد. وفي الفلبين، أصبحت هذه الإمكانيات من المسلمات حيث يبلغ معدل امتلاك الهواتف النقالة ١١٠ في المائة بالنسبة إلى عدد السكان وتملك نسبة مئوية كبيرة من السكان هواتف نقالة مع أنها لا تملك حساباً مصرفياً. وذكر أحد المشاركين أنه من أجل استكشاف إمكانات النظم المستخدمة في الأعمال التجارية التي تقدم خدمات الصيرفة المتنقلة، داخل البلد الواحد وعلى الصعيد الدولي، لا بد من توحيد هذه النظم. ومن المهم دعم جهود

التوحيد هذه عن طريق وضع إطار مؤسسي ملائم على الصعيد الدولي. ومن الضروري أيضاً بحث المخاطر المتصلة بتشظي المعايير، وخصوصاً تلك التي تعوق انتشار تكنولوجيات تستلزم، في كثير من الأحيان، تحقيق وفورات في الحجم. وينبغي أن تلي القرارات المتعلقة بتحقيق الالتقاء أو التعايش التكنولوجي احتياجات السوق هذه، ولكن ينبغي لها، قبل كل شيء، أن تكفل عدم تحول المعايير إلى عقبات أمام المشغلين في البلدان النامية تحول دون مشاركتهم في خدمة سكانها.

٣١- ولاحظ المشاركون أن الصيرفة المتنقلة، على ما تبشّر به من خير، ليست الحل الشافي لتحقيق الاشتغال المالي. ومع أن عدداً كبيراً من المعاملات يُحجز بواسطتها، فإن قيمة هذه المعاملات تكون في كثير من الأحيان أدنى من قيمة المعاملات التي تتم بالأدوات التقليدية. ولاحظ أحد المشاركين أنه قد يكون من الصعب تكرار النتائج التي تحقّقها الصيرفة المتنقلة في كينيا نظراً لأن هذه النتائج رهن بالكتلة الحرجة من المستخدمين التي نمت وتتنصل اتصالاً مباشراً بالبيئة التنظيمية المحددة. وتدل تجربة ملاوي على أن ارتفاع معدلات تيسير الحصول على خدمة الصيرفة المتنقلة لا يعني بالضرورة تسجيل مستويات مماثلة من الاستفادة من الخدمات المالية. فأكثر ما يهتم مستخدمو الصيرفة المتنقلة هو دفع ما يكون مستحقاً عليهم لقاء مدة المكالمات الحقيقية عبر الهاتف النقال. وعلاوة على ذلك، فإن حجم الصيرفة المتنقلة الذي يحوّل إلى نقد فعلي محدودٌ بسبب انخفاض درجات السيولة لدى وكلاء الصيرفة المتنقلة. وشدد أحد المشاركين على أن اعتبارات ثقافية قد تؤثر أيضاً في استخدام الصيرفة المتنقلة وأشار في هذا الصدد إلى أنه يتعذر على بعض النساء الحصول على هاتفٍ إلا بموافقة رجل أو بموافقة أسرهن.

٣٢- وأظهرت البحوث في كينيا أن فوائد الحلول التكنولوجية للاشتغال المالي لم تصل إلى العديد من الفقراء الذين لا يملكون هواتف ذكية. وفضلاً على ذلك، لا يناسب العديد من هذه الحلول بعض الأشخاص من ذوي الإعاقة. فالأشخاص ذوو الإعاقة البصرية، على سبيل المثال، يضطرون إلى الاعتماد على مساعدة غيرهم مما يعرضهم لمخاطر ناجمة عن تبادل المعلومات الشخصية. وقد يتعرض المسنون بدورهم لأخطار مماثلة. وفي هذا تأكيداً لمقولة أن السوق هي من يحرك معظم الحلول التكنولوجية على الرغم مما قد يكون لذلك من آثار على الاشتغال المالي، وهي لذلك تتطلب استدامة الأعمال التجارية وتستلزم في كثير من الأحيان قاعدة كافية من المستخدمين. ومن المهم الجمع بين هذه المتطلبات وبين الاحتياجات المحددة للفئة المحرومة من الخدمات المالية من أجل تعظيم إمكانات التكنولوجيا في تحقيق الاشتغال المالي. ويتطلب هذا الأمر فهم احتياجات الناس المتباينة والتركيز على رفاههم. وعليه، لا بد من انخراط المشغلين والحكومات معاً في وضع إطار تنظيمي ملائم وتنفيذ تدابير أخرى من جملتها التوعية.

الاشتغال المالي واتفاقات التجارة والإصلاحات التنظيمية

٣٣- تداول الخبراء أيضاً ما يربط بين الجهود التنظيمية الوطنية الرامية إلى تحقيق الاشتغال المالي من جهة، وبين تحرير التجارة الذي يؤثر في الخدمات المالية في إطار عمليات متعددة

الأطراف وأخرى تجرى بين بضعة أطراف وعمليات إقليمية، من جهة أخرى. وطبقت الحكومات أيضاً تدابير لتشجيع الاشتغال المالي من قبيل حوافز تشجيع الوصول إلى المناطق النائية؛ وتشجيع تبادل المعلومات والبيانات للتخفيف من حدة المخاطر الائتمانية؛ والاستثمار في توسيع نطاق الهياكل الأساسية المالية كي تشمل مجالات تُعتبر ربحيتها منخفضة. وقد أشار بحث أجرتة منظمة التجارة العالمية مؤخراً إلى أن هذه السياسات لا تتعارض بشكل عام مع قواعد منظمة التجارة العالمية (على سبيل المثال، المعاملة الوطنية أو الالتزامات الواجبة لولوج الأسواق). وأكد أحد المتكلمين أن الاستثناءات بدافع الحيطنة عنصر محوري من عناصر "الاتفاق العام للتجارة في الخدمات" فيما يخص الخدمات المالية، إذ إنها تحدد الشروط التي يحق لأعضاء منظمة التجارة العالمية بموجبها اتخاذ تدابير تحوطية. وشدد أيضاً على أنه لم تحدث قط أي منازعة تجارية بخصوص هذه التدابير، ولم تُثار أي منازعة بشأن تدابير اتخذت لأسباب تحوطية فيما يتعلق بالخدمات المالية. ولم تترتب على هذه السياسات بالضرورة أي عراقيل تعوق التجارة ولا أي معاملة تمييزية تجاه مقدمي الخدمات الأجانب. وفضلاً عن ذلك، ووفقاً لهيكل قواعد منظمة التجارة العالمية، يمكن للحكومات أن تقوم بتحرير جزئي ضمن حدود معينة وأن تعيد التفاوض على التزامات قائمة لقاء تعويض مناسب. ومع ذلك، من الصعب عملياً إعادة التفاوض على الالتزامات القائمة. وذكر أحد المشاركين أنه قد يكون لالتزامات تحرير التجارة، في ظل الظروف المناسبة، أثر إيجابي في تعزيز الكفاءة والقدرة على المنافسة في الأسواق المالية المحلية، ومن ثم، في الاشتغال المالي.

٣٤- وقد بُذلت جهود على الصعيد الدولي لقياس مدى "تقييد التجارة" نتيجة التدابير الوطنية المتعلقة بالتجارة في الخدمات. وعُرض "مؤشر مدى تقييد التجارة في الخدمات"، الذي وضعته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، على أنه قائمة بالقواعد التنظيمية المعيقة للتجارة في الخدمات، بما فيها الأعمال المصرفية والتأمين. وأظهرت البيانات تقاطعاً بين انخفاض درجة المؤشر ومستوى تطور القطاع المالي والكفاءة المالية. وأكدت قاعدة البيانات هذه أيضاً الملاحظة التي مفادها أن الطريقة الثالثة هي الشكل الغالب من أشكال توفير الخدمات المالية، وأن الطريقة الأولى أقل تواتراً، حيث إن توفير الخدمات المالية عبر الحدود قد يستتبع فتح حساب رأس المال. وأبرز عدة مشاركين الحاجة إلى توخي الحذر في تفسير البيانات. وإذ إن أهداف السياسة العامة تختلف من هيئة تنظيمية وطنية إلى أخرى، فمن الصعب فك تدابير تقييد التجارة من غيرها من التدابير مثل القواعد التنظيمية التحوطية وتدابير حماية المستهلك. ووجه أحد المشاركين العناية إلى بعض الافتراضات والأحكام التي ينطوي عليها بناء هذا المؤشر، والتي من شأنها أن تحرف النتائج باتجاه اعتماد سياسات غير مواتية للاشتغال المالي. ولوحظ أن نطاق التغطية القطرية لقاعدة البيانات - والتي تقتصر أساساً على البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي- تستدعي المزيد من الحذر في تعميم الملاحظة المستنبطة من البيانات. وعلاوة على ذلك، لا ينبغي تحديد العلاقة السببية بين تحرير التجارة والاشتغال المالي بعلاقة التلازم وحدها. فلا يُنظر إلى تحرير التجارة بمفرده إذ من الضروري وضع سياسات

تكميلية، مثل الإشراف والمنافسة. وبالإضافة إلى ذلك، لا يوجد نهج واحد يناسب الجميع حيث توجد اختلافات بين جميع البلدان على صعيد التكنولوجيا، والأهداف الاجتماعية، وفيما يتعلق بدور المصارف التجارية مقابل الجهات الفاعلة المالية الأخرى.

٣٥- وأبرزت إحدى المتكلمات أهمية تحرير التجارة بالنسبة للجهود التنظيمية الوطنية، حتى في تعميم تيسير الوصول إلى الخدمات المالية وفي القواعد التنظيمية المالية، وذلك بالاستفادة من اتفاق الشراكة الاقتصادية بين الجماعة الكاريبية والاتحاد الأوروبي كمثل في هذا الشأن. وتضمنت الالتزامات المتعلقة بالخدمات المالية لغةً بذل الجهد الأقصى فيما يتعلق بتبادل المعلومات والاستناد إلى المعايير الدولية في تنظيم هذا القطاع. وأشارت إلى أن أحد الانتقادات التي أثيرت في كثير من الأحيان يتمثل في أن الاتفاق المذكور يكفل لموردي الخدمات الأوروبيين ولوج أسواق الجماعة الكاريبية دون المراعاة الواجبة للالتزامات بتحقيق تعميم الوصول إلى الخدمات المالية. ويتلخص انتقاد آخر في أن هذا الاتفاق قد قيد "حق" الحكومة "في التنظيم" كما قيد بعض أهداف السياسة العامة. وقالت إنها ترى أن الضمانات المنصوص عليها في الاتفاق تحتاج إلى تعزيزٍ لكي تعترف صراحةً بحق الحكومات في تنظيم أمورٍ منها الاستثمار الأجنبي المباشر والقدرة على التصرف في مواجهة الصعوبات المتعلقة بميزان المدفوعات أو الأزمات أو غيرها من الظروف غير المواتية.

٣٦- وتم تناول الآثار المترتبة على وجود موردين أجنبى لأغراض تحقيق الاشتغال المالي في سياق تحرير التجارة في الخدمات المالية. وذكر أنه كان للموردين الأجنبى في كثير من الأحيان حضور كبير في أسواق البلدان النامية، وأنهم قد يؤثرون في الجهود الرامية إلى تحقيق الاشتغال المالي على الصعيد الوطني. ولاحظ عدد من المشاركين أن هؤلاء الموردين يتبعون في كثير من الأحيان استراتيجيات معينة مثل التركيز على أكثر شرائح العملاء ربحيةً وعلى أكثر الخدمات ربحيةً ("قطف الثمار فحسب"). ومن شأن هذا أن يؤدي على سبيل المثال إلى عدم توفير الخدمات المصرفية في المناطق الريفية وإلى الحؤول دون حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمزارعين على قروض إنتاجية. وعلاوةً على ذلك، تميل المصارف الأجنبية إلى إعادة أرباحها إلى موطنها وإلى عدم استثمارها مجدداً في البلد المضيف، كما تميل إلى استخدام الوفورات التي يتيحها البلد المضيف في الاستثمار في الخارج، وإلى عدم الاحتفاظ بالاحتياطيات المالية في البلد المضيف. ومن ثم، اعتُبر أن قدرة الحكومات على تنفيذ تدابير تنظيمية ملائمة تعزز تعميم الحصول على الخدمات المالية والاشتغال المالي من الاعتبارات الهامة، وأنه لا بد من الاحتفاظ بجيِّز في وضع السياسة العامة لتنفيذ التدابير اللازمة. وفي هذا الصدد، قد يكون من المفيد مثلاً وضع التزامات قانونية خاصة بالاشتغال المالي. ومن جملة هذه الالتزامات اشتراط ربط عدد الفروع المرخَّص لها بعدد الفروع التي تُفتح في المناطق الريفية. وقد يكون من جملة الالتزامات أيضاً الإلزام بإقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة والالتزامات بإقراض القطاعات ذات الأولوية وخطط إقراض الأشخاص الذين يعيشون في الفقر بأسعار فائدة أقل وحظر رفض إمداد العملاء الفقراء بالخدمات المالية الأساسية وأمور أخرى. وبناءً عليه، ثمة حاجة إلى أخذ مسائل

الاشتغال المالي في الاعتبار في المفاوضات التجارية التي يقترب موعد عقدها والتي تتناول الخدمات المالية، وإلى تكملتها بإطار تنظيمي ومؤسسي متين. وقيل، بالإضافة إلى ذلك، إن البلدان النامية تنظر في استخدام الاستثناءات وفي تحديث قواعد التجارة في نهاية المطاف كي تحقق بصورة أفضل أهدافها التنظيمية، لا سيما فيما يتعلق بالاشتغال المالي.

٣٧- ولوحظ أن المفاوضات الجارية على الخدمات الشاملة لعدة أطراف من أجل إبرام اتفاق على التجارة في الخدمات تبدو أكثر شمولاً في نطاقها وأقل مرونة في طبيعتها، إذ تسعى إلى زيادة تحرير التجارة بما فيها الخدمات المالية. وكان يُتوقع أن يتلقى مقدمو الخدمات الأجانب معاملة وطنية أفضى، وكان ثمة ميل إلى عدم السماح بإقامة آليات جديدة تقيد التجارة في الخدمات، بما فيها اشتراطات "السكون التام". وعلاوة على ذلك، يُدرج "شرط راتشيت" تلقائياً مزيداً من تدابير تحرير التجارة في المستقبل. ولاحظ عدد من المتكلمين أن من شأن مثل هذه المبادرات أن تضر بحق الحكومات في التنظيم توجيهاً للمصلحة العامة. وتم الإعراب أيضاً عن القلق من إعطاء الأولوية لحقوق المستثمرين على حساب الضرورات الاجتماعية. ودُكر أن الامتيازات الممنوحة للمستثمرين أيدتها قرارات صدرت لتسوية منازعات قامت بين مستثمرين ودول، وأن الحكومات اضطرت إلى القبول بتسويات باهظة بسبب تدابير اتخذت خدمةً للمصلحة العامة. وأكد أحد المشاركين أنه يبدو من الحكمة أن تدرس الحكومات الأطراف في اتفاق بشأن التجارة في الخدمات أو في اتفاقات تجارية أخرى، بما فيها الدول التي تشارك في مفاوضات على اتفاقات إقليمية كبرى، بعناية الآثار المترتبة على المضي قدماً باتجاه مزيد من التحرير. وينبغي أن تؤخذ في الحسبان الدروس المستفادة من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة أثناء المفاوضات على اتفاقات إقليمية كبرى، مثل الشراكة عبر منطقة المحيط الهادئ والتجارة عبر المحيط الأطلسي والشراكة من أجل الاستثمار، وذلك بهدف تعيين درجات كافية من حيز السياسات، مثلاً، لوضع التدابير التنظيمية التحوطية الضرورية. ومن المواضيع الأخرى ذات الصلة فيما يخص المفاوضات على اتفاقات إقليمية كبرى هدفُ الحياد التنافسي بين المؤسسات التي تملكها الدولة وشركات القطاع الخاص. ففي حين أن إزالة مزايا هيكلية ممكنة من شأنها أن تتصدى لآثار محتملة ضارة بالمنافسة، فإن العديد من البلدان قد شددت على أهمية الدور الذي تؤديه المؤسسات التي تملكها الدولة في تحقيق أهداف السياسة العامة، بما فيها الحصول على الخدمات المالية.

آفاق المستقبل

٣٨- أشار الخبراء إلى بعض المجالات الممكنة التي قد يكون من المفيد أن يتناولها الأونكتاد وتعلق بتشجيع الحصول على الخدمات المالية وبتعزيز مساهمة التحويلات المالية في التنمية، بما في ذلك تمكين النساء والشباب. وفيما يلي بعض تلك المجالات:

(أ) تعزيز التعاون بين المؤسسات التي تعمل على تحقيق الاشتغال المالي؛

- (ب) مواصلة وتوسيع نطاق عمله على "استعراضات السياسات العامة المتعلقة بالخدمات"، ولا سيما فيما يخص تحليل الخدمات المالية والاشتمال المالي؛
- (ج) تحليل دور الحكومات في وضع سياسات وأطر تنظيمية وإدارة رشيدة متكاملة ومتسقة من أجل تحقيق الاشتغال المالي؛
- (د) استكشاف دور الحكومات في التفاعل مع مقدمي الخدمات المالية توجيهاً لتحقيق أقصى قدر من الفوائد من تنفيذ نماذج أعمال ابتكارية ترمي إلى الاشتغال المالي؛
- (هـ) الاضطلاع بالعمل التحليلي، بما فيه دراسات الحالة الوطنية لتحديد عوامل النجاح، وتحقيق مزيد من التفاهم بشأن آليات التمويل البالغ الصغر والخدمات المالية الرقمية في البلدان النامية بغية توفير التمويل الكافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق الاشتغال المالي عموماً؛
- (و) مواصلة بحث مخططات الصيرفة المتنقلة بغرض زيادة مساهمتها في تحقيق الاشتغال المالي؛
- (ز) تعزيز التنسيق بين الجهات التنظيمية داخل البلدان وعلى الصعيد الدولي بالتعاون مع الهيئات الواضعة للمعايير السارية، الجديدة منها والموجودة، بهدف تحقيق درجة أكبر من الاشتغال المالي عن طريق التكنولوجيا الرقمية؛
- (ح) تقديم الدعم للتعاون والشراكات بين موردي الاتصالات السلكية واللاسلكية ومقدمي الخدمات المالية الرقمية، بما في ذلك المصارف؛
- (ط) دراسة العقبات المحددة التي يجدها المهاجرون، وبخاصة المهاجرون الذين يتعرضون للاستغلال والمهاجرون غير النظاميين، في الحصول على الخدمات المالية من أجل تهيئة ظروف أفضل لإجراء التحويلات المالية؛
- (ي) المساهمة في تقييم تكاليف التحويلات المالية لدعم الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ من حيث مساهمة التحويلات المالية في التنمية؛
- (ك) استعراض كيفية استخدام التحويلات المالية من قبل البلدان المستفيدة بغية معرفة كيفية جعلها تحقق أقصى الأثر في التنمية معرفة أدق؛
- (ل) دعم المناقشات بشأن القواعد الدولية التي تنظم الخدمات المالية، وبشأن تنفيذ البلدان النامية إصلاحات مستوحاة من "إطار بازل الثالث"؛
- (م) القيام بالعمل التحليلي وتنفيذ أنشطة بناء القدرات في مجال الاشتغال المالي، بما في ذلك من منظور المرأة والشباب، والمساهمة في اتباع سياسات موضوعة خصيصاً عوض سياسات عمومية؛

(ن) تقديم الدعم التحليلي والتقني المستمر بشأن سبل ووسائل زيادة الاشتغال المالي أثناء المفاوضات التجارية التي تتناول الخدمات المالية.

ثانياً - مسائل تنظيمية

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٣٩ - انتخب اجتماع الخبراء في جلسته العامة الافتتاحية أعضاء مكتبه التالية أسماؤهم:

الرئيسة: السيدة كارمن إلينا كاستيو (السلفادور)

نائب - الرئيسة والمقرر: السيد أليكسندر تسيليوك (بيلاروس)

باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٤٠ - أقر اجتماع الخبراء، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في ١٢ تشرين الثاني/

نوفمبر ٢٠١٤، جدول الأعمال المؤقت للدورة (TD/B/C.I/EM.6/1) وبذلك، كان جدول

الأعمال كالتالي:

١ - انتخاب أعضاء المكتب

٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣ - أثر إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية، بما يشمل إبراز أثر التحويلات المالية

على التنمية: التمكين الاقتصادي للنساء والشباب

٤ - اعتماد تقرير الاجتماع

٤١ - واتفق اجتماع الخبراء، في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً، على أن تتولى الرئيسة إعداد

موجز للمناقشات.

جيم - اعتماد تقرير الاجتماع

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٤٢ - أذن اجتماع الخبراء، في جلسته العامة الختامية، المعقودة في ١٤ تشرين الثاني/

نوفمبر ٢٠١٤، لنائب الرئيسة/المقرر بأن يضع التقرير في صيغته النهائية بعد اختتام الاجتماع،

تحت إشراف رئيسة الاجتماع.

المرفق

الحضور*

١ -	حضر الدورة ممثلون عن الدول الأعضاء في الأونكتاد التالية أسماؤها:
إثيوبيا	جورجيا
الأردن	السلفادور
إسبانيا	السنغال
إستونيا	شيلي
إكوادور	الصين
ألبانيا	عمان
ألمانيا	غانا
أنغولا	الفلبين
أوغندا	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)
باراغواي	كوت ديفوار
البرازيل	كينيا
بربادوس	ماليزيا
بنغلاديش	مدغشقر
بنما	مصر
بوركينافاسو	المكسيك
البوسنة والهرسك	ملاوي
بيلاروس	المملكة العربية السعودية
تركيا	موزامبيق
ترينيداد وتوباغو	ميانمار
جامايكا	النمسا
الجزائر	نيجيريا
جمهورية تنزانيا المتحدة	نيكاراغوا
الجمهورية الدومينيكية	هايتي
جمهورية كوريا	اليونان

٢ - وكان العضو في المؤتمر الآتي اسمه ممثلًا في الدورة:

الكرسي الرسولي

* للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/C.I/EM.6/INF.1.

- ٣- وكانت الوكالات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:
المنظمة الدولية للهجرة
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ
مركز الجنوب
- ٤- وكانت الإدارة واللجنة الإقليمية التابعتان للأمم المتحدة ممثلتين في الدورة:
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
- ٥- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات المعنية التالية أَسْمَاؤها ممثلة في الدورة:
منظمة الأغذية والزراعة
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
منظمة العمل الدولية
صندوق النقد الدولي
الاتحاد الدولي للاتصالات
الاتحاد البريدي العالمي
مجموعة البنك الدولي
منظمة التجارة العالمية
- ٦- وكانت المنظمتان غير الحكوميتين التاليتان ممثلتين في الدورة:
الفئة العامة:
الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي
شبكة العالم الثالث